العدد (1582) السنة السابعة - الأحد (16) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كتابة على الحيطان

الملطّخون ...

عامر القيسي

ارتفعت في الفترة الاخيرة أصوات الداعين للبحث عن غير الملطخة أيديهم بدماء العراقيين لتقبيل أيديهم النظيفة ودعوتهم كمنتصرين الى العملية السياسية ، وتجاوزت الاشارات البعثيين الى عنوان الفصائل المسلحة . لكن صوتا من هذه الاصوات لايشير الى فصيل محدد كماهو الحال مع البعثيين الملطخين وغير الملطخين ! لندخل في متاهة البحث عن الرصاصة التي قتلت العراقي اختيارا ، أو المفخخة التي استهدفت الامريكان دون ان تترك ارملة عراقية اويتيما او أما ثكلى ، ولهم في فتوى الخلود في الجنة أو العشاء مع الانبياء الصبر والسلوان !

الامريكان فاوضوا الفيتناميين لان امامهم شعباً وقضية ووجوداً دولياً ضاغطاً. الإسرائيليون يفاوضون الفلسطينيين لان امامهم شعباً وقضية . وفي الحالتين هناك من يتنازل ويأخذ . ولم يبحث اي من الاطراف عن الملطخ من غير الملطخ بالدم ، فالجميع قد تلطخوا به !

اما هنا فعلى اي شيء تفاوض الحكومة ، وهي التي لم تفاوض او تحاور اي فصيل مسلح بشكل جدّي ، عندما كان الشرطي العراقي مفقودا في الشوارع والعصابات تسرح وتمرح والجنود يرتدون الاقنعة خوفا من الدساسين والعلاسين ووشايات غير الملطخين !

ماهو الشيء الذي ستتنازل عنه الفصائل المسلحة غير الملطخة بدمائنا ؟

ماهي الاوراق التي يضغطون بها غير بعض المفخخات ، امام الجوامع والكنائس والحسينيات والاسواق الشعبية والاهداف الرخوة ، وضغوطات الجيران ومن ثم الامريكان ؟ وهي اوراق منقوعة بماء الزمن ، ومستقبل اللعب بها مثل مستقبل اوراق الطائفية التي تبعثرت بين يدي الممانعات الشعبية العراقية ، ومستقبل الاوراق التي لحقتها !

لافي فن السياسة ولا من مبادئ واخلاقيات الحروب ، على اختلاف انواعها وتسمياتها ، ان يدعو من يمتلك معظم اوراق اللعبة السياسية لمفاوضة من يتهيأ لمغادرة طاولة اللعب الصعب والخطير والمعمد بالدم ، في محاولة لاعادة الانفاس استعدادا لجولة اخرى من الفلتان والتفجيرات السياسية والضحايا الابرياء !

هل هذا هو المنطق السياسي ؟

والاغرب من ذلك ان اصواتا اخرى انطلقت بعد ايام من الدعوة الاولى ، ناصحة الحكومة بالتفاوض مع ضباط الجيش العراقي السابق ، وعلى هذا المنوال والايقاع السياسيين ستجد الحكومة ، اية حكومة ، نفسها ذات يوم تجلس في فصلية عشائرية لحل نزاع من اجل بقرة او خروف وتدفع الدية نيابة عن المتضررين ، وفي مشهد آخر نراها تلهث وراء (سياسي) زعلان من الحكومة لانها لم تدفع له ثمن تذكرة سفر عائلته معه في عطلة استجمامه الصيفية أو الشتوية ! وتكتشف على حين غرّة ان كل هذه المصالحات العجيبة والغريبة تجري تحت لافتة المصالحة الوطنية العريضة .

المصالحة التي ينادي بها الجميع ولا احد يشرحها لنا او يقول لنا دون لبس ولا ايهام : من يصالح من ؟ ومن يتنازل لمن ؟ والمصالحة على ماذا ؟ على الكراسي أم على الهم الوطني ؟ على نسبية القتل بين الملطخ واللا ملطخ ؟ لاحد يفتي لنا فيريحنا ويرتاح ! لااحد يريد ان يقول لنا ماذا يريد تحديدا ، سوى عراق موحد وقوي ومستقل وديمقراطي وفيدرالي !! والنتيجة التي نراها في المشهد العراقي السياسي النخبوي تحديدا ينطبق عليه المثل الشعبي العراقي (شعيط ومعيط وجرار الخيط) !

لن نتحدث هنا عن خاسر أو رابح ، فجميعنا سنخسر اذا استمر البعض يلعب امام الجميع لعبة القط والفأر ،مستجيرا بالجار مرّة وبالعم سام مرّة اخرى وبالماضي السحيق مرّة ثالثة .

لعبة خطيرة اسمها المصالحة الوطنية سيمر الملطخون من خلالها رغم انف الجميع.... كل الملطخين دون استثناء !

الإعـلام ومعوّقات إشـباع العـوز لثقافـة الديمقراطية

د. جليل وادي

يشير المعنيون الى ان من بين العقبات الأساسية التي تواجه مسيرة الديمقراطية في العراق عدم توافر قدر كاف من ثقافة الديمقراطية في أوساط الرأي العام، بالشكل الذي يتيح لهذه المسيرة تحقيق التطلعات التي تنشدها الدعوات الصادقة الى بناء عراق ديمقراطي يتحقق فيه التداول السلمي للسلطة، وينطوي على مناخ مناسب لممارسة الحريات التي كفلها الدستور بأشكالها كافة.

ومن المؤكد ان أسباباً عديدة تقف وراء عدم العناية بهذه الثقافة خلال العقود الماضية، لعل في مقدمتها تعارض مضامينها مع توجهات القوى الممسكة بالسلطة، وما تشكله من تهديد لوجودها فيما لو أتيحت الفرصة للجهات المعارضة لها، وما يتبع ذلك من استحداث القنوات التي من شأنها التعبير عن آرائها وأفكارها التي هي بالمحصلة غير متوافقة مع الايديولوجيات التي تسعى السلطات التي تعاقبت على حكم العراق إشاعتها بين الجماهير.

وكان انحسار ثقافة الديمقراطية من بين الذرائع التي تشبثت بها حكومات عديدة لعدم اتخاذها خطوات ديمقراطية حقيقية تحت لافتة (ان المجتمع لم يؤهل بعد لممارسة تعددية حزبية وإعلامية وغيرها)، متناسية ان تشكيل ثقافة الديمقراطية تقع على عاتقها بوصفها الجهة المسّيرة لجميع المؤسسات المعنية بالتنشئة الثقافية والاجتماعية.

عموماً جعلت أحداث التغيير المجتمع أمام ممارسات ديمقراطية لم يألفها من قبل من بينها التعددية الإعلامية المفرطة، وفي الوقت الذي تمكن فيه المجتمع من التكيف مع بعض تلك الممارسات جراء التبلور السريع للوعي الديمقراطي، الا انه اخفق في ممارسات أخرى، بل انه في أحيان معينة أساء استخدام الأجواء الديمقراطية نتيجة التناقضات الحادة التي انطوت عليها الثقافة السائدة التي تحلى بها، ويمكننا بهذا الصدد الإشارة الى ما يأتي:

العوز الثقافي

ان الحقيقة الجديرة بالاهتمام تشير الى ان تحقيق الديمقراطية بصورها العديدة تقتضي الارتقاء بثقافة المجتمع، وبعكسه فأن الصراع المحتدم بين القوى السياسية سواء المشاركة في العملية السياسية ام غير المشاركة، ونشوب الأزمات، وتفاقم الاحتقانات، وتعثر المسيرة الديمقراطية ما هي الا دلائل على فقدان التوازن بين الإجراءات الديمقراطية العملية وثقافة المجتمع، بما في ذلك النخب الفاعلة في المشهد السياسي الراهن.

ومع ان المجتمع العراقي تواق الى الأجواء الديمقراطية لتوافقها مع مصالحه، الا ان غياب النموذج الديمقراطي أشعره بالإحباط، وذلك بسبب انطواء الممارسات على الصراع بدل التنافس، وعلى الشكل بدل الجوهر، فضلا عن شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري والتشكيك في نزاهة الانتخابات والجهات القائمة عليها، ولجوء القوى السياسية الى أساليب عمل تتعارض مع مفاهيم الديمقراطية والوطنية كمحاولات الاصطفاف الطائفي، وغياب الممارسات الديمقراطية على الصعيد الحزبي بشكل يؤكد إيمان القيادات الحزبية بالديمقراطية، وإتاحة المجال أمام قوى متطرفة الدخول في العملية السياسية وغيرها، ما يعني ان الشروط اللازمة للممارسة الديمقراطية لم تستكمل بعد، الامر الذي يجعل من عملية تثقيف المجتمع بثقافة الديمقراطية مطلبا أساسياً وحاجة ماسة اذا ما أريد لمضامين الديمقراطية التحول الى أساليب حياة.

ويكمن جانب من العثرات التي تشهدها التجربة الديمقراطية في سرعة اتخاذ الخطوات الديمقراطية في الشأن السياسي، وبطء تشكل ثقافة الديمقراطية، بل ان العديد من المظاهر السائدة في الحياة العامة تشير الى عدم توافر الحد الأدنى من هذه الثقافة، وبالتالي فأن اتساع الفجوة بين الحالتين كفيل بإنتاج عقبات جديدة تقتضي عملا دؤوبا للحد من تداعياتها السلبية على المسيرة الديمقراطية.

ومعلوم ان تشكيل منظومة ثقافية بعناصر جديدة لم يتداولها المجتمع من قبل يعد أمراً ليس باليسير، اذ يتطلب ذلك تفعيل وكالات التنشئة الثقافية والاجتماعية بأقصى طاقاتها، ووضع الاستراتيجيات الثقافية التي من شأنها الارتقاء بثقافة المجتمع، لكن الواقع يؤكد ان الآليات التي يفترض العمل على وفقها بغية تفعيل تلك الوكالات لا يمكن من خلالها الوصول الى الأهداف التي نبغي تحقيقها.

واذا كانت وسائل الاتصال الجماهيرية من بين ابرز الوكالات المعنية بالتنشئة الثقافية والاجتماعية وغيرها، فأن تأمل واقع الحركة الإعلامية يؤكد ان هذه الحركة وعلى وفق مساراتها الحالية لا يمكننا التعويل عليها كثيرا في أحداث التحول الثقافي الذي نريده متواكبا للتحول الديمقراطي.

ضآلة إعلام الدولة

تشهد البيئة الإعلامية العراقية اتساعا كبيرا في الإعلام الحزبي وضآلة في إعلام الدولة، ان عائدية الوسيلة الإعلامية لها انعكاس في طبيعة ونوع الوظيفة التي تؤديها تلك الوسيلة، ذلك ان عمل الإعلام الحزبي يتمثل أساساً في صناعة رسالة دعائية يراد بها الترويج لايديولوجيات حزبية وبرامج سياسية، فضلا عن كونه أداة لإدارة الأزمات والصراعات، ووسيلة لتأكيد الحضور السياسي، وقناة لتبادل الرسائل والإشارات مع الأطراف المنافسة الأخرى.

وبذا فأن هذا الإعلام غير معني بعمليات التنشئة على وفق المفاهيم التي تريدها الدولة، كما ان القائمين عليه قد ينظرون الى ان هذه العمليات ليست من شأنهم، فضلا عن تعذر مطالبة الأجهزة التنفيذية لهذه الوسائل القيام بهذه المهام، وما ينطبق على الإعلام الحزبي يصح على الإعلام الذي يدعي لنفسه الاستقلال، وبالتالي فأن ذلك يقع على عاتق إعلام الدولة، بوصف ذلك جزءاً من مسؤولياته الأساسية، ولكن الواقع يشير الى ان الإعلام الرسمي محدود، ويكاد فعله يتلاشى إزاء كم كبير من الرسائل التي تبثها الوسائل الحزبية والمستقلة، كما انه لم يتمكن من ان يكون منافسا لتلك الوسائل.

وبما ان عمليات التنشئة من مهمات الإعلام الرسمي (إعلام الدولة)، فلابد من ان يكون لهذا الإعلام اتساع واضح، وذلك لن يكون الا من خلال استحداث مجموعة من الوسائل التي تعمل على المستوى الوطني وليس على مستوى الأقاليم او المحافظات، كما لابد من الارتقاء بنوع الرسالة المبثوثة، وهذا يتطلب انتقاء للملاكات الكفوءة، بخاصة ان الرسالة الإعلامية التثقيفية غير جذابة وطاردة وبحاجة الى بذل جهد من الجمهور على العكس من برامج الترفيه والتسلية، وهنا تبرز الحاجة الى إعلاميين قادرين على ابتكار أشكال فنية مشوقة، يتسنى من خلالها ترسيخ عناصر ثقافة الديمقراطية في عقول الجماهير ونفوسهم.

تحديد عناصر الثقافة

مازالت أجهزة الدولة المعنية بالشأن الثقافي لم تحدد عناصر ثقافة الديمقراطية التي يراد لها الشيوع في المجتمع، كما لم تضع السيناريوهات المناسبة التي يفترض بوسائل إعلام الدولة السير على وفقها، وعليه عملت هذه الوسائل بناء على اجتهادات ذاتية، وإدراك غير محدد لإبعاد وطبيعة ثقافة الديمقراطية، ما جعل فهما سطحيا لهذه الثقافة حاضرا في الكثير من البرامج الإعلامية، في وقت يفترض فيه بأجهزة الدولة الثقافية عدم ترك وسائلها تعمل على هواها، لان ذلك قد يقود الى نتائج غير مرغوب بها، بخاصة ان نتائج عمليات التنشئة لن تظهر الا بعد حين قد يصل الى سنوات طويلة، الامر الذي يوجب ان تكون البرامج الثقافية مخططاً لها بعناية بالغة، ومرسومة على وفق مناهج علمية، بما يجعلنا واثقين من صحة النتائج التي ستتمخض عنها.

وبما ان مجموعة قيم هذه الثقافة لم تحدد، فلن يكون بالمستطاع التخطيط لعمليات التنفيذ او تحديد الوسائل الفاعلة اكثر من غيرها في هذا الشأن، كما ان إهمال هذا الجانب قاد الى صعوبة تقويم الأداء الثقافي لوسائل الإعلام الحزبية والمستقلة، فبدا للبعض ان هذه الوسائل تعمل على إشاعة ثقافة الديمقراطية، بينما انصب جل عملها على الدعاية لايديولوجيات الأحزاب التي يتعارض البعض منها مع مضامين الديمقراطية.

وبهذا الصدد لابد من التأكيد ان عمليات التنشئة تستوجب توزيعا دقيقا للأدوار على وكالات التنشئة، ويقع على الإعلام الدور الأبرز، لكن من غير المنطقي ان ينهض إعلام الدولة بهذه المهمة، بينما يجر الإعلام الحزبي والمستقل العجلة الى الخلف، لذلك فأن وضع الأطر العامة لهذه الثقافة يتيح لأجهزة الدولة التصدي لجميع الوسائل الإعلامية التي تبث رسائل تثقيفية غير متوافقة مع مضامين ثقافة الديمقراطية.

ضبط التعددية

مع ان التعددية الإعلامية إحدى صور الديمقراطية، الا ان التعددية الفوضوية تفضي الى نتائج خطرة على المسيرة الديمقراطية، ومنها ما يشكل تهديدا لأواصر التماسك الاجتماعي، وبعضها يربك سلم المنظومة القيمية، فضلا عن إشاعة ثقافات ضيقة على حساب الثقافة الوطنية التي تتسم بالشمول والانفتاح والمرونة،وعليه فأن الديمقراطية لا تعني إهمال ضبط التعددية، او ان جهات الاتصال تتمتع بحق بث ما يحلو لها من رسائل، لان التجربة كشفت ان من بين الوسائل الإعلامية من عملت بقصد او بدونه على الهدم وليس البناء، بل ان بعضها غطى على جرائم إرهابية طالت أبناء الشعب، ومنها من روج لطروحات وأفكار غير وطنية، ما يعني ان وسائل الإعلام لم تتحل جميعها بالمسؤولية الوطنية، ما يستوجب وضع ضوابط وتشريعات تجعل من وسائل الإعلام تمارس دورا وطنيا من دون ان تنال تلك الضوابط من حرية التعبير التي كفلها الدستور.

وعلى هذا يفترض عدم السماح لوسائل الإعلام الترويج لثقافات متطرفة، او اتخاذها منبرا لوضع العصي في دولاب المسيرة الديمقراطية، او إثارة النعرات الطائفية وتمزيق النسيج الاجتماعي، لكن هذا لن يتحقق بالدعوات الاخوانية، بل من خلال الإجراءات الحاسمة المستندة الى غطاء قانوني ينظم العمل الإعلامي.

وكانت الحركة الإعلامية خلال السنوات الماضية قد أنتجت كما هائلا من الرسائل الإعلامية التي روجت لمفاهيم ثقافية متناقضة فيما بينها، فضلا عن تغذية روح الانتقام وعدم التسامح، وتعزيز ثقافة التطرف والعناد، وجميع هذه العناصر تقف بالضد من المشروع الوطني الذي يراد له ان يكون ديمقراطياً.

مبـاحـث أمـــن «الحـــزب الحـــاكـــم»!

حسين عبدالرازق

عقد الأمين العام المساعد للحزب الوطني أمين لجنة السياسات «جمال مبارك» اجتماعا بمقر الأمانة للحزب مساء الأحد الماضي، دعا إليه أعضاء هيئات التدريس المعاونة بالجامعات من معيدين ومدرسين مساعدين، ومعاوني الهيئات البحثية بمراكز البحوث، وتم اختيار المشاركين في الاجتماع - طبقا لما نشر في صحيفة الدستور - عن طريق مخاطبة «أمانة شباب الحزب الوطني» لأجهزة رعاية الشباب بجامعات القاهرة الكبرى لتقوم بترشيح المشاركين، وكذلك مكاتب «مباحث أمن الدولة» بهذه الجامعات لإبداء الرأي في هذه الترشيحات قبل توجيه الدعوة.

ولجوء الحزب الوطني لاستخدام أجهزة الدولة «جهاز رعاية الشباب - جهاز مباحث أمن الدولة» في عمله الحزبي بهذه الصورة الفجة نموذج للدمج بين الحزب الوطني الديمقراطي وأجهزة الدولة في ظل هيمنة الحزب على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومؤسسة رئاسة الجمهورية عن طريق تزوير كل الانتخابات والاستفتاءات العامة، والتي مكنته من اغتصاب السلطة طوال ٣٣ عاما منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة. ورغم أن هذه السيطرة علي أي من أجهزة الدولة مرفوضة بالكامل وتنهي أي حديث عن الديمقراطية والتعددية الحزبية، فإن استخدام الحزب الوطني لجهازي رعاية الشباب ومباحث أمن الدولة في نشاطه وحركته ولخدمة أهدافه يشكل خطورة بالغة، خاصة بالنسبة لجهاز مباحث أمن الدولة.

فمباحث أمن الدولة واحد من أهم أجهزة الدولة البوليسية القائمة في مصر، فإضافة لانتشاره - وجهاز الأمن القومي - في كل أنحاء مصر، وتدخله في كل الأنشطة العامة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو نقابية، واستحالة تعيين أو ترقية موظف في الدولة أو القطاع العام دون موافقته، أو اختياره لمناصب معينة - بما فيها منصب الوزير - قبل الرجوع إلى تقاريره، وهو وحده الذي يقرر اعتقال مواطن أو الإفراج عنه في ظل حالة الطوارئ المعلنة في مصر منذ ٢٨ عاما، فحتى القضاء لا يملك واقعيا إصدار قرار بالإفراج عن معتقل أو استمرار اعتقاله، فمباحث أمن الدولة تملك عمليا عدم تنفيذ قرار الإفراج عن المعتقل بالإفراج عنه ورقيا وإعادة اعتقاله بقرار جديد، وعندما يرفض القاضي تظلم معتقل ويأمر باستمرار اعتقاله تملك مباحث أمن الدولة حرية الإفراج عنه في أي وقت دون التفات لقرار القضاء، وقيام الأحزاب وممارستها لأنشطتها يخضع لقرار مباحث أمن الدولة، فبدون موافقة الجهاز لا يستطيع حزب عقد اجتماع خارج مقره «وأحيانا داخله»، أو توزيع بيان في الشارع أو تنظيم تظاهرة سلمية، وكثير من ضباط مباحث أمن الدولة يتركون الجهاز لتولي مناصب رئيسية في الدولة كمحافظين أو رؤساء مدن أو رؤساء شركات أو مسؤولي أمن في هذه الشركات.

والمفروض أن هذا الجهاز في خدمة «الدولة» وليس الحكومة أو الحزب، ولكن الممارسة تؤكد أنه في خدمة الحزب الحاكم، خاصة ومصر لا تعرف تداول السلطة، والمتابعون للشأن العام يتذكرون أن الصحف القومية «المملوكة للشعب والتي استولى عليها الحزب الوطني» تنشر عند إجراء الانتخابات العامة أن الحزب الوطني طلب رأي مباحث أمن الدولة في مرشحيه في الدوائر المختلفة قبل عرضها في صورتها النهائية على رئيس الحزب «رئيس الجمهورية».

ومن الممارسات الفجة التي اقترفها هذا الجهاز ضد الديمقراطية والتعددية الحزبية والتي تؤكد أنه جهاز أمن «الحزب الحاكم»، وليس جهاز أمن «الدولة»، وما قام به جهاز مباحث أمن الدولة من حملات قبض واعتقال لقيادات وأعضاء حزب التجمع والناصريين والشيوعيين عقب انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، واعتراف مساعد وزير الداخلية المسؤول عن مباحث أمن الدولة في مذكرته المقدمة إلى نيابة أمن الدولة العليا، أن الهدف الحقيقي لتحرك الجهاز هو حماية الحزب الحاكم «حزب مصر العربي الاشتراكي» الذي تحول بعد ذلك إلي الحزب الوطني الديمقراطي، يقول اللواء مساعد وزير الداخلية في ختام مذكرته إن هدف القوى التي تقف وراء انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ يتلخص فيما يلي:

إسقاط الحكومة الحالية.

تأكيد مسئولية حزب مصر على المستوى الجماهيري عن كل نتائج هذه الأحداث، مع كل ما يتضمنه ذلك من نتائج مؤثرة على كيان الحزب شعبيا وتنظيميا. امتداد دائرة تأثير تلك النتائج علي ميزان الموقف السياسي الحالي الذي يتمتع فيه هذا الحزب بالأغلبية البرلمانية، بحيث يتطور الموقف إلى أن يظهر الأمر وكأن حزب الأغلبية الذي يحمل مبادئ ثورة تموز/ يوليو وثورة ١٥ أيار/ مايو قد فقد رصيده الشعبي.

النتائج المنطقية التي يمكن أن تتحقق بعد ذلك من تدعيم الكيان السياسي للأحزاب الأخرى وأهمها حزب التجمع بقواعده الماركسية والتنظيم الناصري الذي يسعى إلي الظهور على المسرح السياسي كحزب سياسي يحمل مبادئ ثورة تموز/ يوليو.

ولو كانت مباحث أمن الدولة جهازا يعمل في خدمة الدولة المصرية، لوجدت في هذه الأهداف الأربعة أمرا مشروعا وطبيعيا في ظل التعددية الحزبية وما تفترضه ظاهريا من إمكانية تداول السلطة ديمقراطيا عبر صندوق الانتخاب، ولكن الحقيقة أن هذا الجهاز يعمل في خدمة الحزب الحاكم المغتصب للسلطة، ويتحرك بهدف إبقائه في السلطة إلي الأبد ومنع أي حزب أو قوة سياسية من التحرك من أجل الوصول للسلطة وتنفيذ برنامجه عبر الحصول على أصوات الناخبين. وللأسف فالمنطق الذي حرك جهاز مباحث أمن الدولة عام ١٩٧٧ مازال هو الحاكم لديه في عام ٢٠٠٩!

باسـم اللّه

فريدة النقاش

يمثل بضع مئات من الإصلاحيين الإيرانيين وأنصارهم رجالا ونساء للمحاكمة، لأنهم عبروا إيجابيا عن غضبهم مما قالوا إنه تزوير انتخابات الرئاسة لصالح «محمود أحمدي نجاد»، الذي ساندته مؤسسة الولي الفقيه أي كبار رجال الدين المتحكمين في السياسة الإيرانية وأصحاب القول الفصل فيها، والذين سبق أن أدى حكمهم إلى تدمير المؤسسات المدنية في المجتمع من أحزاب ونقابات وفكر حر. وفي السودان مثلت الصحفية «لبنى أحمد حسين» أمام محكمة متهمة بالخروج عن الشرع لأنها تجرأت وارتدت البنطلون!

وبينما يتوقع مراقبون أن تصل بعض الأحكام في قضايا الإصلاحيين الإيرانيين إلى الإعدام بعد أن قيل إنهم قدموا اعترافات تدينهم، ومن الواضح أنه جرى انتزاعها تحت التعذيب فإن ما ينتظر لبنى هو الجلد الذي سبق أن تعرضت له مئات النساء السودانيات منذ بدء تطبيق ما يسمي «قوانين الشريعة الإسلامية» التي أصدرها الديكتاتور «النميري» لحماية فساد حكمه وفشله الذريع. وفي وادي سوات في باكستان حيث تحظى منظمة طالبان بنفوذ واسع هي التي ترفع بدورها شعارات تطبيق الشريعة الإسلامية، تعرضت فتيات صغيرات للجلد والرجم وسط جمهور غفير لم يتقدم أحد منه لإنقاذهن بدعوى أنهن أيضا خالفن شرع الله الذي انتدبت منظمة طالبان نفسها لتطبيقه، وماتت بعض الفتيات فعلا، «انتقاما من كل النساء اللاتي يثرن القلق والفتنة»!. وفي أفغانستان وفي المناطق التي تسيطر عليها منظمة «طالبان» تماما اضطرت أسر كثيرة لتعليم بناتهن في المنازل ومنعهن من الخروج لأن فتيات كثيرات تعرضن لإلقاء ماء النار علي وجوههن وتشويههن حين تجرأن على الذهاب إلى المدارس، إذ تعتبر منظمة «طالبان» أن تعليم النساء حرام وأن المجتمع الذي يسمح لهن بالخروج إلى الشارع أو المدرسة هو مجتمع كافر!!.

وفي الجزائر لقيت عشرات النساء والمفكرون الأحرار حتفهم بطرق وحشية على أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة انطلاقا من نفس النظرة والرؤية للعالم. وتنطلق كل هذه الوقائع والممارسات من وعي مشوه حول علاقة الدين بالحياة، وعلاقة البشر ببعضهم البعض ردا على سؤال قديم حول من تكون له الوصاية، وهو الوعي الذي تختفي وراءه مصالح كبري، ويعتم في آخر المطاف على الاستبداد المطلق، إذ من المعروف في التجارب التاريخية الكثيرة أن الاستبداد تحت رايات الدين كان دائما أنكى أنواع الاستبداد وأكثرها دموية وديمومة لأنه يختفي وراء المقدس، وغالبا ما تكون أدواته شبابا يائسا فقير الثقافة أغلق التخلف والاستغلال الطرق أمامه.

وفي كل هذه الحالات انتدب بشر أنفسهم ليتحدثوا باسم الله - سبحانه وتعالى - ويمنحوا لأنفسهم صلاحية قمع المختلفين وتكفيرهم وقتلهم.

وتعود هذه الممارسات بالمجتمع إلى الوراء عشرات القرون، لأنها تستعيد تقاليد العصور الوسطى الأوروبية التي جرت فيها ملاحقة المفكرين الأحرار والبشر المختلفين، ليبسط رجال الدين نفوذهم ويحموا مصالحهم الهائلة إذ كانت الكنيسة في ذلك الحين تقف على رأس كبار الملاك. وبعد أن أصبح هذا التاريخ المظلم يقع في ماضي البشرية المثير للاشمئزاز، أنتج التطور الاجتماعي الاقتصادي السياسي هذا الماضي مجددا وإن من واقع مختلف وفي ظل ديانة أخرى هي الإسلام. وتكاتفت عوامل كثيرة تفاعلت فيما بينها، كان على رأسها العنف الاستعماري، ثم الثروة البترولية الهائلة، والمفاجئة التي تفجرت في معاقل الإسلام المحافظ والبدوي في بلدان الخليج، وهو الشكل من الإسلام الذي ترعرعت في ظله الوهابية برؤيتها المغلقة وتفسيراتها الضيقة للنصوص الدينية، واحتقارها للنساء اللاتي يشكلن أحد المحاور الرئيسية لنظرتها للعالم. ويدور الصراع الفكري على أشده الآن في كل الساحات العربية والإسلامية وفي أوساط المهاجرين المسلمين إلى أوروبا وأمريكا، بين هذه الرؤية الدينية المتزمتة القديمة وبين الرؤية العلمانية التي تتطلع لدخول العالمين العربي والإسلامي إلى قلب العالم الحديث، حيث التعددية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، وحيث يلعب الدين دورا دافعا للتقدم في حياة الجماهير فلا يكبل طاقاتها ويهدرها كما يفعل هؤلاء الذين انتدبوا أنفسهم مفوضين من الله لقمع البشر، والتعامل معهم كقطيع واستغلال بؤسهم وفقرهم المعرفي وقلة حيلتهم لإخضاعهم وإذلالهم.

ليست هناك وصفة لحل هذا الصراع الضاري والمركب حلا صحيا، يشق عبره التقدم الإنساني دروبه الشاقة، لكن الشيء المؤكد أن هناك حاجة لنشر الثقافة النقدية باعتبارها أداة رئيسية في هذا الصراع لأنها وحدها تكشف المخفي منه وتضيء أركان العقول المعتمة والمقيدة والتي جرت برمجتها - زورا - باسم الله سبحانه وتعالى.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com